

تجاوز الحدود ينقض العهود

في ٢١ من الشهر الحالى نشر الجرنال إيقونومست* وهو من أجل جرنالات لندن المطالعة الآتى إيرادها فى مدار سياسة إنكلترة حالاً فى شأن المسئلة الشرقية الحاضرة .

يتبين لنا أن الحين قد دنا قطعاً والوقت أقبل عاجلاً ، والغالب أنه يجب على إنكلترة أن تعتمد على ما تقتضيه سياستها فى مسئلة شرقى أوروبا . فبعض الناس يقولون علام لا تُبادر إنكلترة إنقاذ تركية ، وآخرون أنه يجب أن نُحارب لإبادتها وإقامة مملكة جديدة أصلح سياسةً من الحكومة الحاضرة . وعلينا أن نُمعن النظر بمقالتى كلا الفريقين .

أما طلب الفريق الأول ، فمبنى على أن إنكلترة كفلت استقلال الملك العثمانى أن لا يتسبى عليه الأجانب ، لأننا وعدناها حتماً بأنه إذا قامت عليها حرب من أحد الدول الأجانب نحاضر لدى الاقتضاء لإعانتها . وكان معنى كلامنا هذا عن الأحوال الحاضرة أى إذا رُوسيا ضربت الترك فإن كان للعهود معنى ما نحن نلتزم الآن بمساعدتها بحال استطاعتنا على أننا لا ريب هكذا وعدنا . وكما العهد واضحة جلية منقحة العارة . وهى نفس المعنى اردناه حين فخرها من دون الناس لكن هذا لا يكون النجيمه القطعية . اذ كل الموايد الخصوصية كيفما كتبت هى متوقفة عند حد معين . وهكذا يجب ان نقاس كل وعود المعاهدات

*.Economist

تجاوز الحدود ينقض العهود

في ٢١ من الشهر الحالى نشر الجرنال إيقونومست وهو من أجل جرنالات لندن المطالعة الآتى إيرادها فى مدار سياسة إنكلترة حالاً فى شأن المسئلة الشرقية الحاضرة .

يتبين لنا أن الحين قد دنا قطعاً والوقت أقبل عاجلاً ، والغالب أنه يجب على إنكلترة أن تعتمد على ما تقتضيه سياستها فى مسئلة شرقى أوروبا . فبعض الناس يقولون علام لا تُبادر إنكلترة إنقاذ تركية ، وآخرون أنه يجب أن نُحارب لإبادتها وإقامة مملكة جديدة أصلح سياسةً من الحكومة الحاضرة . وعلينا أن نُمعن النظر بمقالتى كلا الفريقين .

يتبين لنا أن الحين قد دنا قطعاً والوقت أقبل عاجلاً ، والغالب أنه يجب على إنكلترة أن تعتمد على ما تقتضيه سياستها فى مسئلة شرقى أوروبا . فبعض الناس يقولون علام لا تُبادر إنكلترة إنقاذ تركية ، وآخرون أنه يجب أن نُحارب لإبادتها وإقامة مملكة جديدة أصلح سياسةً من الحكومة الحاضرة . وعلينا أن نُمعن النظر بمقالتى كلا الفريقين .

فإنها موضوعة إلى حدٍ ما بحسب الظروف وبعض شرائع إنكلترة
تخصّص مرور الزمن لإبطال الدعوى ستّ سنين من بعدها لا تجوز إقامة
دعوى ما على شخص . وشروط الالتزامات عند الأمم قاطبة تقرّ بأنه لا
شروط آتية تأتية إذا تغيرت ظروف الحال جعلتها أصالة . ومن المعلوم أن
العهد المستمرّ سواء كانت خصوصية أم عمومية فليس بمستطاع حفظها في
أحوالها التي التربة التقلب كالاتقلاب العظيم الذي طرأ على مركز تركية
سنة ١٨٥٦ لولم لروسيا الاستيلاء عليها . وكان في ذلك حقاً
معدّ الأروبا شديداً لاسيما حريتها لأن روسيا وقتئذ كانت تضادها
كذلك التي تغيرت تلك الحال بتعاظم جرمانيا وحمى أروبا من روسيا وبناء
على ذلك تلك الأهمية كانت قبل في المملكة التركية حتى لو استحوذ الروس
بجزء من تلك القوة عظيمة بجوارها بل أشدّ بأساً منها . إذاً قد زالت
الآن اسم الامتياز المستوجب كالتأثير يوجب حتى يترك ان يقال انه نزل
في المثلين . لهذا السبب تركية أيضاً فالظرف تغيرت كثيراً لأن المأمول
في السابق كان على أساسه التفاوض على مصالح ذاتها . وإنما سوف تحسن ما ليها
مستوى من شأنه حكم عادل . وقد على ذلك لها تعامل بقية المسيحيين
الذين لكن عوضاً عن المصالح ذاتها قد زادت خراباً . وصارت ما ليها

بمساعدهتها بكمال استطاعتنا ، على أننا
ولاريب هكذا وعدنا وكلمات العهدة واضحة
جلية ، منقحة العبارة وهي نفس المعنى أردناه
حين تحريرها من دون التباس ، لكن هذا لا
يكون النتيجة القطعية ؛ إذ كل المواعيد
الخصوصية كيفما كتبت هي متوقفة عند حد
معين . وهكذا يجب أن تُقاس كل وعود
المعاهدات فإنها موضوعة إلى حد ما ،
بحسب الظروف وبعض شرائع إنكلترة
تُخصّص مرور الزمن لإبطال الدعوى ستّ
سنين من بعدها لا تجوز إقامة دعوى ما على
شخص . وشروط الالتزامات عند الأمم قاطبة
تُقرر بأنّه لا تُربط أمة ما بعهد إذا تغيرت
ظروف الحال بجملتها أصالة . ومن المعلوم
أن العهود المستمرة سواء كانت خصوصية أم
عمومية ، فليس بمستطاع حفظها في دنيانا
هذه السريعة التقلب ، كالانقلاب العظيم

الذي طرأ على مركز تركية ، منذ سنة ١٨٥٦ . لو تم لروسيا الاستيلاء عليها ، ولكان في
ذلك حقاً تهديد لأروبا شديداً لاسيما حريتها ، لأن روسيا وقتئذ كانت تضادها ، لكن
الآن تغيرت تلك الحال بتعاظم جرمانيا وحمى أروبا من روسيا . وبناء على ذلك ، لم
تبق تلك الأهمية كانت قبل في المملكة التركية ، حتى لو استحوذ الروس عليها قوة
عظيمة بجوارها بل أشدّ بأساً منها إذاً قد زال الآن السبب الأصلي المستوجب كفالتنا
يومئذ ، حتى يُوشك أن يُقال إنه شرد عن الخاطر . وأما من جهة تركية* أيضاً ، فالظروف

* تركية = الدولة العثمانية .

نثرًا ما كانت عليه تشبه ذلك وقت قيامها بمئات الحملات في
 شكل الأمور. وأما حالة تبعيتها للبيزنطيين فلا ضرورة للبحث عن أسرارها وحسبنا
 الفطائع التي جرت في البلغار شاهدًا إذا ما كان العهد وثيقًا لإبرامها واضعًا
 معناها للحمادة عن تركية لا يمكن أن يتوقف عن أن نقول أنها أحتكم حكمًا
 وينبغي اعتبارها عندما كانت لم تكن لأن تجاوز الحدود ينقص العهد ثم
 أنه من حيث قيل لنا سواء وعدنا أم لم نعد فمن الواجب علينا محافظة تركية
 الأيمك الروس القسطنطينية وهذا من الممكن لا يخامر الريب عند سقوط
 الأتراك ووقتئذ إن لم يملكها الروس رسمًا فيملكها حكمًا ولا يتأتى لقوة
 ما يستعوض بها سوى الأتراك الذين ما برحوا منذ زمن طويل في قبضة
 روسيا ولواستبدلنا بالأتراك بعض حكومات الصقالبة واليونان وقتئذ
 ورضعناهم عوض تركية فلا استطاعة لهم على محافظتها أكثر من تركية لأنه
 ليسوا ذوي قدرة على المداخلة إذا ارادت الروسية في حالة حرب أن تستولى
 على القسطنطينية فتستطيع ذلك ولأنهم أجمعين احتشدوا وحشروا لها
 فأحد هذه الآراء صحيح وفي محله إن كان مقصودنا أن نصعد الروس على القسطنطينية
 وذلك يعني أن نتركها للأتراك لأنهم كبار المحافظين عليها منذ زمن أما الرأي
 الأخر في هذا البحث فيسبغ أجزاءه من حيث أنه لم يثبت عند أمره إلى القسطنطينية
 ذات أهمية لأن كل مرة بنوع يسحق أن يجري لأجله مجاهدة متناهية أو حروب

تغيرت كثيرًا لأن المأمول كان في سنة ١٨٥٦
 إنها قادرة على إصلاح ذاتها وأنها سوف
 تحسن ماليتها وتسوس شعوبها بحكم عادل .
 وزد على ذلك أنها تعامل تبعيتها* المسيحيين
 بالحسنى ، لكن عوضاً عن إصلاح حالتها قد
 زادت خراباً ، وصارت ماليتها شراً مما كانت
 عليه سنة ١٨٥٦ . وقد وهنت قوة سياستها
 وساءت أحوالها في كل الأمور . وأما حالة
 تبعيتها للمسيحيين ، فلا ضرورة للبحث عن
 أسلوبها ، وحسبنا الفطائع التي جرت في
 البلغار شاهداً . إذاً مهما كان العهد وثيقاً
 إبرامها واضحاً معناها للمحاربة عن تركية ،
 لا يمكننا أن نتوقف عن أن نقول إنها نسخت

حكماً ، وينبغي اعتبارها عندما كأنها لم تكن ، لأن تجاوز الحدود ينقص العهد ، ثم إنه
 من حيث قيل لنا سواء وعدنا أم لم نعد ، فمن الواجب علينا محافظة تركية ألا يملك
 الروس القسطنطينية** ، وهذا من الممكن لا يخامر الريب عند سقوط الأتراك ووقتئذ إن
 لم يملكها الروس رسماً ، فيملكونها حكماً ، ولا يتأتى لقوة ما يستعوض بها سوى
 الأتراك الذين ما برحوا منذ زمن طويل في قبضة روسيا ، ولو استبدلنا بالأتراك بعض
 حكومات الصقالبة*** واليونان ورومانية ووضعناهم عوض تركية ، فلا استطاعة لهم
 على محافظتها أكثر من تركية ؛ لأنه ليسوا ذو قدرة على المدافعة إذا أرادت الروسية في
 حالة حرب أن تستولى على القسطنطينية فتستطيع ذلك ، ولو أنهم أجمعين احتشدوا
 وحشروا لها ، فأحد هذه الآراء صحيح وفي محله ، إن كان مقصودنا أن نصعد الروس

* تبعيتها = رعاياها .

** القسطنطينية = الأستانة .

*** الصقالبة = السلاف .

عن القسطنطينية . ولذلك ينبغي أن نتركها
للأتراك لأنهم كانوا المحافظين عليها منذ زمن .
أما الرأي الآخر في هذا البحث ، فيمتنع
اجراءه من حيث إنه لم يثبت عند امرء بأن
القسطنطينية ذات أهمية لإنكلترا بنوع يستحق
أن تُجرى لأجله محاربة ما أو حروب جمّة .
نعم إنه أحب لإنكلترا ألا تستولى روسيا
عليها ، حتى لا تزال تجارتنا في البحر الأسود
أسلم غائلةً ، واتصالاتنا مع الهند مأمونة . أما
الربح من هذه الغاية لا يُوازى نفقة الحرب ،
وإذا ضربنا له معدلاً كالحساب الجاري ، فنجد
مجموع المتحصل لدى الموازنة في جهة عدم
الحرب ، لأن كلفة منع روسيا من الاستيلاء
على القسطنطينية أمس بنا ضرراً من ضرر
امتلاك الروس إياها ، على أن هذا ليس بنتائج
إلا من وهم عندنا موروث بكون روسيا هي
الدولة الكبرى التي تخشاها أوروبا ، وكان
منشأ هذا الوهم من حالة جرمانيا في الأعصر

جمّة نعمانه أحب لإنكلترا ألا تستولى روسيا عليها حتى لا تزال
تجارتنا في البحر الأسود أسلم غائلةً ، واتصالاتنا مع الهند مأمونة لما الريح
من هذه الغاية لا يُوازى نفقة الحرب ، وإذا ضربنا له معدلاً كالحساب الجاري
فنجد مجموع المتحصل لدى الموازنة في جهة عدم الحرب لأن كلفة منع روسيا من
الاستيلاء على القسطنطينية أمس بنا ضرراً من ضرر امتلاك الروس إياها على
أن هذا ليس بنتائج إلا من وهم عندنا موروث بكون روسيا هي الدولة الكبرى التي
عشاها أوروبا . وكان منشأ هذا الوهم من حالة جرمانيا في الأعصر الحالية ، ولأن
لا ينبغي أن نُخطر هذا الوهم على ألباننا ، وكانه علينا ما يلزمنا من جهة اليهود فلا
اضطرار لنا أيضاً من جهة الصالح أن ندافع عن تركية . ويقول بعض الناس
إننا لا ندافع عن تركية لكن نخاف على أن نرى القسطنطينية مدينة حرة تحت
حماية الخمس دول . فنحجب عن هذا أيضاً بأنه كلام حسن لكننا ننكر بأنه
يستحق الحرب . والحقيقة لا يبعد أن نرى على الغالب أن الكفالة التي تُؤدى
لأجله إذا تمّت ستغدي النفعة متى مست الضرورة من حيث أن الكفالة هي
وحدها يهملها أن تكون القسطنطينية مدينة حرة . والإنسان السبع الاعتقاد
يطن بحرماننا ونسا أوعدها من الدول العظام بأنهم يرغبون التداخل في عمل
أو كفاية يعود نفعها لإنكلترا فقط . إذ ليست هذه الفصائل الجارية من
نخضال السياسة . وزارة يقال إن الكفالة يجب عليها صد روسيا
من أن تكون لها سطوة في البحر المتوسط . وأنه واجب حصرها في البحر الأسود
ونكار جربة مرورها من البسفور . والدرّة تيل لكننا نحن نكر

الحالية ، والآن لا ينبغي أن نُخطر هذا الوهم على ألباننا ، وكما أنه ما علينا ما يلزمنا من
جهة العهود ، فلا اضطرار لنا أيضاً من جهة الصالح أن ندافع عن تركية . ويقول بعض
الناس إننا لا ندافع عن تركية ، لكن نُحارب على أن نرى القسطنطينية مدينة حرة تحت
حماية الخمس دول * ، فنحجب عن هذا أيضاً بأنه كلام حسن ، لكننا ننكر بأنه يستحق
الحرب . وبالحقيقة لا يبعد أن نرى على الغالب أن الكفالة التي تُؤدى لأجله إذا تمّت ستغدي
عديمة النفع ، متى مست الضرورة من حيث أن إنكلترا هي وحدها يهملها أن تكون

* الخمس دول هي : بريطانيا وروسيا وفرنسا والنمسا وألمانيا .

القسطنطينية مدينة حرة ، والإنسان السريع
 الاغترار يظن بجرمانيا ونمسا أو غيرهما من
 الدول العظام بأنهم يرغبون التداخل فى عمل
 أو كفالة يعود نفعها لإنكلترا فقط ، إذ ليست
 هذه الفضائل المجانية من خصال السياسة .
 وتارة يُقال بأن إنكلترا يجب عليها صدّ روسيا
 من أن تكون لها سطوة فى البحر المتوسط ،
 وأنه واجب حصرها فى البحر الأسود وإنكار
 حرية مرورها من البُسْفُور والدرديّيل ، لكننا
 نحن ننكر أن يكون من صالح إنكلترا ممانعة
 ذلك ، لأنه يوجد الآن جملة دول خلاف
 إنكلترا لها أساطيل فى البحر المذكور وإنكلترا
 قائمة بموازنتهم ، ومما لا يعاب به أن تزيد سفن
 دولة أخرى فى هذا البحر ، بل الأمر المنكر أو
 كما يقول مستر قلاستون* إنه الأمر الخارج
 عن الإنسانية إذا افكرنا بأن الأمم التى على
 شطوط البحر الأسود لا ينبغى لهم أن يباح

لهم الخروج من مضيقهم ، وإنه إذا جرى هذا لا يُوافق مزاج سكان إحدى الجزائر
 البعيدة ، وأن هذا الظلم على قوم يُقابل ربح آخرين . وتعرض قوم فقالوا يجب أن ندخل
 القسطنطينية بأسطولنا الآن أو عما قليل ، ونستولى عليها ككفالة راهنة صيانة لصالح
 إنكلترا . لكن يجب أن نلاحظ أيضاً أنه إيمًا دولة استولت الآن على القسطنطينية تلتزم
 على الغالب أن لا تستمر إلا بمقدار ما يمتد إليه الفكر البشرى ، والدولة التى تتصدى لهذا
 حالاً تجد الأتراك بها مقيمين فتستولى عليها منهم ، ومتى خرجت أن تُرجعهم إليها ، أو
 تستبدل بهم قومًا آخرين . وكلا الأمرين غير ممكن من الوجوه . هذا عما ينوط بنا ، لأنه

* قلاستون = جلاستون .

الأمم المتقدمة بغزو جيرانها المتوحشة هو الذي عليه المعول في هزئ
للحال نظير ما في سواها ، واذ كانا نغنى بأنه لوقاية صالح انكلترة
تجب محافظتنا على سطوتنا في البحر المتوسط بحيث ان نكون دائماً اعظم
امة بحرية وتستمر طريقنا الى الهند مأمونة فالدواء ذكره البعض كما
تقدم إيراده غير مفيد لانه اذا كانت مقدرتنا في البحر المتوسط غير كافية
نعلينا ان نزيد فيها ويكون ذلك اسهل علينا وارخص من تكاليف الاستيلاء على
القسطنطينية او ناحية اخرى من تركية ، ونكون نظراً بأعيننا وعرفنا انه
كلفتنا زيادة اسطولنا لكننا لا يمكننا الحصر والاستكشاف على مقدار نفقة
الرب في تركية او الاستيلاء على بعض اقسامها ولا ينبغي لنا الآن اصالة ان
نبحث أبعثى لانكلترة ان تجارب امرا لان مصر ليست الآن
من ممالك تركية لكنها مملكة تعطى ضريبة لتركية وتستقل اعظام
تركية فلا يحصل تغيير البتة في الامور الجارية يتأتى منه خسران على
انكلترة ولا يخطر لبال ان روسيا ارسواها تصدى للملك بمصر
فان هذا الامر ليس من مواد المسئلة الشرقية المشكل الآن حلها وعلى
سردنا بيانه من الايضاحات الجلية التي اوردها بحالنا انه يستبين
جلياً بان انكلترة لا ينبغي لها ان تجارب اعانة لتركية ولا نجد انفسنا اذا
اننا ملتزمون للحارب ضد تركية وإن حرضنا قوم لذلك من كونها
تعملت بموجب شروط العهد بحماية مسيحية تركية وقد خرفت حرمه العهد
واليثاق وانه على انكلترة مسؤولية الحاماة لكن قد اطلنا الشيخ

لا نستطيع البتة ان نُعيد التُّرك إليها ، ولا نجد
من الشعوب المختلطة الذين في سلطة الأتراك
من هو أهلٌ ليحكم فيها حسب رضانا
واستيلاؤنا الآن على القسطنطينية بحصر
المعنى استيلاء مؤقت غير معلوم ، ويستحيل
أن يتم بالقسطنطينية فقط إلا بمثابة من يستولى
على الهند بمجرد سكناه في كلكتة . والحق
الذي لا محيص عنه الذي يضطر الأمم المتقدمة
بغزو جيرانها المتوحشة ، هو الذي عليه المعول
في هذه الحال نظير ما في سواها . وإذا كنا
نعنى بأنه لوقاية صالح إنكلترة تجب محافظتنا
على سطوتنا في البحر المتوسط ، بحيث أن
نكون دائماً أعظم أمة بحرية ، وتستمر طريقنا
إلى الهند مأمونة ، فالدواء ذكره البعض كما
تقدم إيراده غير مفيد ، لأنه إذا كانت مقدرتنا
في البحر المتوسط غير كافية ، فعلياً أن نزيد
فيها ، ويكون ذلك أسهل علينا وأرخص من
تكاليف الاستيلاء على القسطنطينية أو ناحية

أخرى من تركية ، ونكون نظراً بأعيننا وعرفنا قدر كلفة زيادة أسطولنا ، لكننا لا يمكننا
الحصر أو الاستكشاف على مقدار نفقة الحرب في تركية أو الاستيلاء على بعض أقسامها ،
ولا ينبغي لنا الآن أصالة أن نبحت أيقضى لإنكلترة أن تُحارب أم لا ، لأن مصر ليست
الآن من ممالك تركية ، لكنها مملكة تُعطى ضريبة لتركية ، وتستقل بانحطام تركية ، فلا
يحصل تغيير البتة في الأمور الجارية يتأتى منه خسران على إنكلترة ، ولا يخطر لبال أن
روسيا أو سواها تصدى للملك مصر ، فإن هذا الأمر ليس من مواد المسئلة الشرقية المشكل
الآن حلها . وعلى ما سردنا بيانه من الايضاحات الجلية التي اوردها ، يخال لنا أنه

مع روسيا وبقاى مدة الحرب تستولى على الولايات المذكورة وتستبقها
 ذاتها غنيمه هذا الصلح ونحن لا ينوبنا من ذلكم شئ . وخلاصة الامر اننا
 ربما كنا غلطنا بعملة بتعويق خراب تركية . وهذا الخراب يتأتى منه
 سوء عاقبته ، ولئن تداخلنا بالحوادث الجارية نزيد الضرر ، ولا نستطاع ان يكون لنا عليها سلطان
 وكما نحن نرى ننتجها ، ولذلك مجموع أفكارنا بان دولة إنكلترة يجب
 علينا ان نتجنب الخصام الجارى وان لا تتداخل مع أحد الفريقين غير انه
 نستطيع ان نحافظ على الانحياز والحيادة اولاً وذلك
 من جهة الأتراك ، وبعض الآراء العتيقة يلح عليها بإنجاد الأتراك و
 بعضها يشترط ان تستولى على القسطنطينية . وكلاهما يمكن ان
 مباداة لروسيا ، والأخرى وهى الآراء الكثيرة المتدفقة يرغبون
 مداخلتنا لإصلاح أحوال المسيحيين يعنون به مساعدة روسيا .
 وربما تحدث الأمور أموراً ترجح أحد الرأيين ، وبذلك يكون تداخل
 الدولة والمعمعة

تعميم الاشتراك بها للمسيحيين قاطبةً ، وغير
 ممكن حتى فى الولايات التى هى على نهر
 دنوب الجارى عليها المحاورة حالياً ؛ إذ ليس
 يسعنا أن نُقيم فيها حاكماً مُرضياً ، لأنها
 بجملتها منوطٌ أمرها فى أيدي القوّات الكبرى
 أولى البأس الشديد الحربى براً المجاورين لها ،
 ونحن لا نستطيع أن نُبدل منه شيئاً ، فإذا كان
 يُوافق صالح بعض هذه الدول أن يضعوا موقتاً
 ممالك مستقلة ، فعلى كل حال يرغبون أن
 تشترك إنكلترة معهم بأتم السرور فى كفالة هذا
 الاستقلال . أما نحن من تلقاء ذاتنا لا يمكننا
 البتة أن نجعل قوة لجرى كفالتنا ، لأنها لا
 تكون سوى عبئٍ علينا من دون فائدة .

ولنوضحنّ بأبسط عبارة حال المسئلة الحاضرة ، فنقول لئن حاربنا الترك الآن مع روسيا ،
 فروسيا فى مدة الحرب تستولى على الولايات المذكورة وتستبقها لذاتها غنيمه بعد
 الصلح ، ونحن لا ينوبنا من ذلكم شئ . وخلاصة الأمر أننا ربما كنا غلطنا سنة ١٨٥٤*
 بتعويق خراب تركية ، وهذا الخراب يتأتى منه كبير ضرر ، فوفرنا على أهل الجبل الحاضر
 سوء عاقبته ، ولئن تداخلنا بالحوادث الجارية نزيد الضرر ، ولا يُستطاع أن يكون لنا عليها
 سلطان وكلنا متيقن هَوْلَ نتيجتها ولذلك مجموع أفكارنا بأن دولة إنكلترة يجبُ عليها أن
 تتجنب الخصام الجارى ، وأن لا تتداخل مع أحد الفريقين . غير أنه لسنا على ثقة بأنها
 تستطيع أن تُحافظ على الانحياز والحيادة أولاً ، وذلك من جهتين إحداهما : بعض الآراء
 العتيقة يلحُّ عليها بإنجاد الأتراك ، وبعضها يُشير عليها أن تستولى على القسطنطينية .
 وكلاهما يكونان مباداة لروسيا ، والأخرى وهى الآراء الكثيرة المتدفقة يرغبون مداخلتها
 لإصلاح أحوال المسيحيين يعنون به مساعدة روسيا . وربما تُحدث الأمور أموراً تُرجح
 أحد الرأيين ، وبذلك يكون تداخل الدولة فى المعمعة .

* أثناء حرب القرم بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية (١٨٥٣-١٨٥٦).